



# الفلاحة

## *Agriculture*



تواصل تحليل البيانات الخاصة بالإحصاء والمراقبة.. تيفوري للمساء

# نشر المعطيات الأولية للإحصاء الثالث للفلاحة قريبا

■ تحقيق بعدي للوصول إلى بيانات دقيقة وشاملة والتزام بتوصيات "الفاو"

العينة، ويتعلق الأمر . حسبه . بالشمال، الهضاب العليا والجنوب وكذا الشرق، الغرب والوسط، مثلما توصي به المنظمات الدولية، على غرار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" في المراقبة البعدية للإحصاء العام.

وسيمكن الإحصاء العام الثالث للفلاحة، من جمع البيانات الإحصائية الدقيقة والشاملة عن المستثمرات الفلاحية سواء كانت مخصصة للإنتاج الحيواني أو النباتي، وعن المعطيات المتعلقة بالهيكلية الفلاحية، كما ستسمح قاعدة المعطيات التي يتم وضعها بإنشاء خريطة لتوزيع المستثمرات الفلاحية بكل خصوصياتها، وتحديد الأقطاب الفلاحية التي من خلالها يتم معرفة مؤهلات كل شعبة فلاحية للوصول إلى مستوى يمكن من ضمان وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وسيتم أيضا من خلال قاعدة المعطيات هذه تسطير السياسات العامة على المستوى المحلي والمركزي الخاصة بالتنمية الفلاحية والريفية ما يساعد في اتخاذ القرارات، وبعد تكوين قاعدة البيانات يتم قراءة وتحليل البيانات للحصول على الجداول الأولية المتعلقة بالمؤشرات الكبرى للقطاع الفلاحي في الجزائر.

2025، إلى أنها شملت مستثمرات موزعة على 100 بلدية على مستوى 28 ولاية تمثل كل مناطق الوطن، موضحا أن الهدف من هذه العملية يكمن في التحقق من مؤشرين أساسيين يتعلقان بمدى دقة المعطيات المتحصل عليها خلال العملية الكبرى في صائفة 2025، والتحقق من مدى شموليتها.

وقال ذات المسؤول، إنه من أجل ذلك استخدم خلال عملية المراقبة البعدية استبيان مخفف يحتوي على نفس الأسئلة المحورية الخاصة بالإحصاء العام للفلاحة المنظم خلال سنة 2024، وهذا من أجل التمكن من مقارنة البيانات، وأضاف أن العملية جند لها حوالي 300 عون إحصاء مؤطرين من طرف 58 مراقبا، مردفا أن هذه الأطر البشرية كانت تلقت تكويننا خاصا للتكفل بهذه العملية في المرحلة الممتدة من 14 إلى 24 جانفي 2025. وفيما يتعلق بالولايات والبلديات التي شملها التحقيق البعدي للإحصاء العام الثالث للفلاحة، أفاد المتحدث، بأنها ارتكزت على طرق علمية تم من خلالها استنباط البلديات التي تعد نموذجا مصغرا ومتجانسا متمائلا مع النشاط الفلاحي في كامل التراب الوطني، وهذا حرصا على أن تدرج كل مناطق الوطن أي كل منطقة ممثلة في

كشف مدير الأنظمة المعلوماتية والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، محمد تيفوري، عن بلوغ المرحلة الأخيرة قبل نشر المعطيات الأولية الخاصة بالإحصاء العام للفلاحة الثالث الذي تم تنظيمه خلال الفترة بين 19 ماي و32 جويلية 2024، عبر 58 ولاية.

## زين الدين زديفة

أوضح مدير الأنظمة المعلوماتية والإحصائيات والاستشراف بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في تصريح لـ "المساء" عن بلوغ المرحلة الأخيرة قبل نشر المعطيات الأولية الخاصة بالإحصاء العام الثالث للفلاحة، مشيرا إلى تواصل عملية تحليل البيانات المتعلقة بالإحصاء والمراقبة البعدية له من خلال المنصتين الخاصتين بهاتين العمليتين، أي الإحصاء العام والمراقبة البعدية له، وهذا قبل نشر هذه المعطيات للوصول إلى بيانات دقيقة وشاملة.

ولفت تيفوري، بخصوص عملية المراقبة البعدية للإحصاء العام للفلاحة الثالث، التي تشكل خطوة أساسية بعد جمع البيانات أثناء الإحصاء الميداني، والتي تم تنظيمها على مدار 15 يوميا ابتداء من 26 جانفي

# الأخبار الجهوية

## *Actualités régionales*

# منح أزيد من 40 رخصة لحفر الآبار الفلاحية بإيليزي

منحت مديرية الري بولاية إيليزي ما لا يقل عن 45 رخصة لحفر الآبار الفلاحية خلال سنة 2024 بولاية إيليزي، حسب ما علم من ذات المصالح. وتتضمن تلك الرخص، التي منحت عبر الشباك الموحد الخاص بهذه العملية، حفر 232 نقب (بئر ارتوازي) عبر مساحة إجمالية قوامها 18 ألف هكتار، خاصة بالسقي الفلاحي، وأغلبها يقع بالمحيطات الفلاحية المتواجدة بدائرة برج عمر إدريس، والموجهة لكافة أنواع الزراعات الإستراتيجية، على غرار الحبوب، مثلما أوضح لـ«أج» مدير القطاع، عبد الكريم موسلي. وأضاف المسؤول ذاته، أن كل الملفات المودعة لدى مصالح القطاع تمت دراستها، حيث تقوم اللجنة التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية بالمعاينة الميدانية لتحديد موقع حفر النقب المائي تمهيدا للانطلاق في الاستثمار الفلاحي.

يذكر أن ولاية إيليزي تشهد توسعا في المساحات المزروعة المسقية بالرش المحوري لاسيما بمنطقة "رود النص" بإقليم بلدية برج عمر إدريس، وذلك ضمن رؤية السلطات العمومية الرامية إلى تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من الحبوب وتقليص فاتورة الاستيراد وضمان الأمن الغذائي.

■ ك. ف

حققت نتائج رائدة في إنتاج الحبوب بولاية تبسة

# بلدية فركان تتحول إلى قطب لإنتاج الخضروات بامتياز

تثبت بلدية فركان في جنوب تبسة، جدارتها كأحد الأقطاب الفلاحية الهامة بالولاية، حيث أصبحت جهة المهر، نقطة رئيسية لإنتاج مختلف أنواع الخضروات وتسجيل تطور ملحوظ في هذه الشعبة، فالحقول الممتدة والمنتجات الوفيرة، تعكس الجهود المبذولة في تطوير القطاع الفلاحي بالمنطقة، ما يساهم في دعم الأمن الغذائي الوطني وتعزيز الاقتصاد المحلي.

الرش والري بالتقطير وقد أصبحت الولاية قطبا فلاحيا هاما في العديد من الخضراوات خاصة البطاطا والثوم واليقطين وغيرها وساعدت برامج دعم الدولة لتأطير مختلف الشعب الفلاحية، في شكل تحفيزات، من جانب زيادة كمية الأسمدة المقدمة للفلاحين، تشمل الحبوب، البطاطا، النخيل، فضلا عن دعم وزارة الفلاحة لبرنامج الري المتضمن تقديم الدعم، في جانب محاور الرش والسقي بالتقطير وحفر الآبار، إذ يتم تخصيص كل موسم مبالغ مالية معتبرة للري والأسمدة وظلت يد الدولة ممدودة في كل موسم لدعم كل ما له صلة بالمكننة الزراعية، تتضمن الجرارات ولواحقها، فضلا عن دعم الدولة المتواصل لفتح المسالك الكهربائية، في خطة لفتح مزيد من المسالك الفلاحية، في ظل حرص السلطات المركزية والمحلية على زيادة عدد المستثمرات، حيث تسمى السلطات الولائية لتزويد 4 آلاف مستثمرة فلاحية بالكهرباء، إلى غاية نهاية السنة الجارية، في إطار تنمية المناطق الفلاحية وتحقيق نسبة إنتاج أعلى في مختلف المحاصيل الزراعية، كما تمت إعادة بعث عملية تسوية العقار، تحت إشراف والي الولاية الذي أعطى أولوية لمعالجة مختلف الملفات العالقة.

ع. نصيب



أنواع مختلفة من الخضراوات المتثلة في البطاطا، البصل، الفول، الجلبانة، حيث حققت مردودا كبيرا لم يتوقعه المزارعون، الذين كشف أحدهم أن مردود زراعة كلغ من البصل، يصل إلى 20 كلغ، فيما بلغ مردود قنطار من البطاطا إلى أزيد من 10 قناطير وما كان ليتحقق ذلك، إلا بفضل مجهودات الدولة الموجهة للفلاحين وفي مقدمتها تزويدهم بالكهرباء الفلاحية، زيادة على توفير المياه، من خلال حفر الآبار الارتوازية التي تدر كميات هامة من الماء.

وتعرف المساحة المستغلة بولاية تبسة، توسعا من عام لآخر، لاسيما في جانب المحاصيل الخفيفة والخضراوات وساعد على ذلك توفر الولاية على ثروة مائية، جعلت كل المحاصيل مسقية ولا تعتمد على الأمطار، حيث تستعمل فيها محاور

الظروف الملائمة وإتباع عمليات الإرشاد المقدمة من طرف المصالح الفلاحية والتنسيق المستمر، بالإضافة إلى الاستماع لانشغالات واهتمامات الفلاحين، سيما ما يتعلق باختيار البذور المحسنة وبرمجة حملات إرشادية مكثفة ومرافقتهم، مع المتابعة الدقيقة لحماية مزرعاتهم من الآفات والأمراض.

منطقة المهر المعروفة بإنتاجها الوفير من الحبوب، باتت تجود أرضها بمختلف الخضراوات، بعد توفير مصادر السقي وفتح المسالك وتوفير الكهرباء الفلاحية وهو ما شجع فلاحي هذه المنطقة على التوجه إلى الزراعات المبكرة وخاصة شعبة الخضراوات المختلفة ولم يعد اهتمامهم مقتصر على زراعة القمح والشعير، كما جرت عليه العادة سابقا وخاضوا تجربة جديدة لا تقل أهمية عن سابقتها، بغراسة

وأفاد رئيس القسم الفرع الفلاحي لدائرة نقرين، خالد عفيف، للنصر، بأن مناطق الغوار والمهر ورأس الطمب، كانت تعرف بإنتاجها الوفير للحبوب ومن النوعية الجيدة، وبهدف تنويع المنتوج الفلاحي، فقد تم تشجيع بعض الفلاحين لخوض تجربة جديدة لأول مرة في زراعة الخضراوات، سيما بعد استفادة 216 مستثمرة من الكهرباء الفلاحية، لتكون المنطقة رائدة في هذه الشعبة مستقبلا، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضراوات خاصة واسعة الاستهلاك، في ظل وجود مشاريع تنموية أخرى مسجلة للتجسيد قريبا، بفضل توفر الأغلفة المالية المنوطة.

وكشف رئيس بلدية فركان "لحييب قاسم" بدوره لنا، عن استفادة البلدية من مشروع هام لفتح المسالك للربط بين منطقتي البلدية والغوار والتي استفلتها فلاحو منطقة جارش، للمساهمة في تطوير شعب فلاحية أخرى، ضمنا لتوفير مختلف الخضراوات في الأسواق المحلية وحتى الوطنية، مضيفا أن نجاح تجربة زراعة الخضراوات بالمناطق الفلاحية في البلدية، سيساهم مع مرور الوقت في تزويد الأسواق المحلية والجهوية بكميات هامة من البطاطا، الطماطم، الفلفل، البصل، الجلبانة، الفول وغيرها من الخضراوات، مشيرا إلى أن نجاح هذه التجربة، يعود لتوفر

# الصيد البحري و تربية المائيات

## *Pêche et pisciculture*

2025/03/01



منتجات الصيد البحري

## من المُنتج إلى المُستهلك.. 200 نقطة بيع للمنتجات البحرية في رمضان

بقلم: محمد فاسي

أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، اليوم السبت، عن تخصيص أكثر من 200 نقطة بيع مباشر لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات على المستوى الوطني خلال شهر رمضان 2025، لضمان تموين السوق وضبط الأسعار في هذا الشهر المبارك.

وأكد عبد الرحمان هنتور، مدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق بالوزارة في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، أن هذه الفضاءات تشمل أكثر من 150 نقطة بيع مباشرة متعاقدة مع الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات، بالإضافة إلى أكثر من 50 نقطة بيع تابعة للديوان الوطني لأغذية الأنعام (أوناب). وتخص العملية على وجه الخصوص سمك القاجوج (الدوراد) بنوعيه الكبير والصغير بسعر "يتراوح في حدود 1250 دج/كغ"، والبلطي الأحمر (التيلابيا) بسعر "لا يتعدى 600 دج/كغ"، بالإضافة إلى مختلف منتجات التعليب من تونة وسردين بأسعار المصنع.

وأبرز هنتور أن الجديد هذا العام هو انضمام "أوناب" لهذه العملية منذ شهرين، حيث بدأ بيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات عبر نقاط بيع مباشرة في مختلف مناطق الجزائر (الوسط، الشرق، الغرب)، وذلك تنفيذاً لتعليمات وزير القطاع يوسف شرفة وفي إطار التحضيرات الاستباقية لشهر رمضان. هذا البرنامج الذي لاقى استحساناً من المواطنين سيستمر طوال العام. ومنذ بداية شهر فيفري، تم إشراك العديد من مراكز التسوق الكبرى في هذه المبادرة، خاصة في الجزائر العاصمة وولاية البليدة، مع خطط لتعميمها تدريجياً لتشمل باقي ولايات الوطن على مدار السنة.

ويُتوقع انضمام بعض نقاط البيع المباشر التابعة للشركة الجزائرية للحوم الحمراء "ألفيار" لهذه العملية، إلى جانب تخصيص شاحنة متنقلة لبيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات تجوب مختلف بلديات العاصمة خلال رمضان. وتهدف هذه الإجراءات إلى تمكين أكبر عدد من المواطنين من الحصول على الأسماك الطازجة المنتجة محلياً بأسعار تنافسية، وضمان تموين مباشر من المنتج إلى المستهلك. وفيما يخص الطلب الكبير على سمك البلطي الأحمر "التيلابيا"، تعمل الوزارة على رفع الإنتاج لتغطية الفترات التي يشهد فيها نشاط الصيد البحري انخفاضاً.

وتم إطلاق برنامج لاستزراع "التيلابيا" في أحواض السقي التابعة للوحدات الفلاحية، بالتعاون مع "كوسيدار" عبر فرعها "كوسيدار للزراعة"، التي تعمل على مضاعفة إنتاجها في ولايتي خنشلة وبسكرة. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم وتنويع الإنتاج الوطني من الأسماك، وتشجيع المستثمرين والفلاحين على استزراع الأسماك في أحواض السقي.



# وكالة الأنباء الجزائرية

## ALGÉRIE PRESSE SERVICE

السبت, 01 مارس 2025 11:53 الفنة : اقتصاد

**رمضان: أكثر من 200 نقطة بيع لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات "من المنتج إلى المستهلك"**



الجزائر - تم تخصيص أكثر من 200 نقطة بيع مباشر لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات "من المنتج إلى المستهلك"، على المستوى الوطني خلال شهر رمضان، بهدف المساهمة في تموين السوق وضبط الأسعار، حسبما أكده مسؤول بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

وفي تصريح لـ/وأج، أوضح مدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق بالوزارة، عبد الرحمان هنتور، أن هذه الفضاءات تشمل أكثر من 150 نقطة بيع مباشرة متعاقدة مع الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات (مسمكات خاصة) إضافة إلى أكثر من 50 نقطة بيع تابعة للديوان الوطني لأغذية الأنعام (أوناب). وتخص العملية على وجه الخصوص سمك القاجوج "الدوراد" بنوعيه الكبير والصغير بسعر "يتراوح في حدود 1250 دج/كغ"، والبطي الأحمر "التيلابيا" بسعر "لا يتعدى 600 دج/كغ"، بالإضافة إلى مختلف منتجات التعليب من تونة وسردين بأسعار المصنع، حسب السيد هنتور.

وجديد هذه السنة، يتمثل في انضمام "أوناب" لهذه العملية ومبادرته، منذ شهرين، ببيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات عبر نقاط بيعه المباشرة المتواجدة بوسط، شرق وغرب البلاد، وذلك "تنفيذا لتعليمات وزير القطاع، يوسف شرفة، وكذا في إطار التحضيرات الاستباقية لشهر رمضان"، حسب المسؤول، الذي أشار إلى أن هذا الإجراء الذي "سيستمر طوال السنة، لاقى استحسانا وإقبالا من طرف المواطنين".

كما تم، منذ بداية فبراير، إشراك العديد من مراكز التسوق الكبرى في هذه المبادرة لاسيما بالجزائر العاصمة وولاية البليدة، على أن يتم "تعميمها لتشمل تدريجيا باقي ولايات الوطن وعلى مدار السنة".

وفي السياق ذاته، يرتقب انضمام بعض نقاط البيع المباشر التابعة للشركة الجزائرية للحوم الحمراء "ألفيار" لهذه العملية المباشرة، فضلا عن "تخصيصها لشاحنة متنقلة مخصصة لبيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، تجوب مختلف بلديات العاصمة خلال شهر رمضان"، يضيف مدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق. وأكد السيد هنتور أن هذه الإجراءات تهدف إلى "تمكين أكبر عدد من المواطنين من اقتناء الأسماك الطازجة المنتجة محليا بأسعار تنافسية، عبر ضمان تموين مباشر من المنتج إلى المستهلك".

وبالنظر للطلب الكبير على هذه المنتجات لاسيما سمك البلطي الأحمر "التيلابيا" وبغرض تموين السوق بشكل منتظم وضبطه وكذا تنويع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، أوضح المسؤول أن "الوزارة الوصية تعمل على الرفع من الإنتاج لاسيما لتغطية بعض الفترات التي يسجل فيها انخفاض في نشاط الصيد البحري".

ولإنجاح هذا المسعى، تم تسطير برنامج لاستزراع "التيلابيا" على مستوى أحواض السقي التابعة للوحدات الفلاحية التي تتوفر على القدرات اللازمة من مسطحات مائية أو أحواض سقي كبرى قادرة على استيعاب كميات كبيرة من الأسماك. وتعمل "كوسيدار"، عبر فرعها "كوسيدار للزراعة"، على مضاعفة إنتاجها بأحواض السقي الفلاحي التابعة لها على مستوى ولايتي خنشلة وبسكرة، خاصة وأن هذه الشركة العمومية تعد أكبر منتج وممون لهذا النوع من الأسماك في السوق الوطنية. كما أطلقت الوزارة برنامجا واسعا لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين والفلاحين الذين يمتلكون أحواض سقي من أجل تشجيعهم على استزراع الأسماك، في إطار استراتيجية تهدف إلى دعم وتنويع الإنتاج الوطني، يضيف السيد هنتور.

بهدف المساهمة في تموين السوق وضبط الأسعار خلال رمضان:

# أكثر من 200 نقطة بيع لمنتجات الصيد البحري

□ نحو انضمام نقاط البيع التابعة للشركة الجزائرية للحوم الحمراء "ألفيار" لهذه العملية

تم تخصيص أكثر من 200 نقطة بيع مباشر لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات "من المنتج إلى المستهلك"، على المستوى الوطني خلال شهر رمضان. بهدف المساهمة في تموين السوق وضبط الأسعار، حسبما أكده مسؤول بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

وبالنظر للطلب الكبير على هذه المنتجات لاسيما سمك البلطي الأحمر "التيلابيا" ويفرض تموين السوق بشكل منتظم وضبطه وكذا تنويع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، أوضح المسؤول أن "الوزارة الوصية تعمل على الرفع من الإنتاج لاسيما لتغطية بعض الفترات التي يسجل فيها انخفاض في نشاط الصيد البحري".

ولإنجاح هذا المسعى، تم تسطير برنامج لاستزراع "التيلابيا" على مستوى أحواض السقي التابعة للوحدات الفلاحية التي تتوفر على القدرات اللازمة من مسطحات مائية أو أحواض سقي كبرى قادرة على استيعاب كميات كبيرة من الأسماك.

وتعمل "كوسيدار"، عبر فرعها "كوسيدار للزراعة"، على مضاعفة إنتاجها بأحواض السقي الفلاحي التابعة لها على مستوى ولايتي خنشلة وبسكرة، خاصة وأن هذه الشركة العمومية تعد أكبر منتج وممون لهذا النوع من الأسماك في السوق الوطنية. كما أطلقت الوزارة برنامجا واسعا لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين والفلاحين الذين يمتلكون أحواض سقي من أجل تشجيعهم على استزراع الأسماك، في إطار استراتيجية تهدف إلى دعم و تنويع الإنتاج الوطني، يضيف هنتور.



المباشرة، فضلا عن تخصيصها لشاحنة متنقلة مخصصة لبيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، تجوب مختلف بلديات العاصمة خلال شهر رمضان"، يضيف مدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق. وأكد هنتور أن هذه الإجراءات تهدف إلى "تمكين أكبر عدد من المواطنين من اقتناء الأسماك الطازجة المنتجة محليا بأسعار تنافسية، عبر ضمان تموين مباشر من المنتج إلى المستهلك".

إلى أن هذا الإجراء الذي "سيستمر طوال السنة، لاقى استحسانا وإقبالا من طرف المواطنين". كما تم، منذ بداية فبراير في إشراك العديد من مراكز التسوق الكبرى في هذه المبادرة لاسيما بالجزائر العاصمة وولاية البليدة، على أن يتم تعميمها لتشمل تدريجيا باقي ولايات الوطن وعلى مدار السنة".

في السياق ذاته، يرتقب انضمام بعض نقاط البيع المباشر التابعة للشركة الجزائرية للحوم الحمراء "ألفيار" لهذه العملية

## نصيرة سيد علي

وأوضح مدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق بالوزارة، عبد الرحمان هنتور، أن هذه الفضاءات تشمل أكثر من 150 نقطة بيع مباشرة متعاقدة مع الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات (مسمكات خاصة) إضافة إلى أكثر من 50 نقطة بيع تابعة للديوان الوطني لأغذية الأنعام (أوناب).

وتخص العملية على وجه الخصوص سمك القاجوج "الدوراد" بنوعيه الكبير والصغير بسعر "في حدود 1250 دج/كغ"، والبلطي الأحمر "التيلابيا" بسعر "لا يتعدى 600 دج/كغ"، بالإضافة إلى مختلف منتجات التعليب من تونة وسردين بأسعار المصنع، حسب هنتور.

وجديد هذه السنة، يتمثل في انضمام "أوناب" لهذه العملية ومبادرته، منذ شهرين، ببيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات عبر نقاط بيعه المباشرة المتواجدة بوسط، شرق وغرب البلاد، وذلك "تنفيذا لتعليمات وزير القطاع، يوسف شرفة، وكذا في إطار التحضيرات الاستباقية لشهر رمضان"، حسب المسؤول، الذي أشار

## موزعة بالمراكز التجارية ونقاط بيع "أوناب" و"ألفيار" أكثر من 200 نقطة بيع للأسماك من المنتج إلى المستهلك • "الدوراد" بـ1250 دج و"التيلابيا" بـ600 دينار

وعلى مدار السنة، وفق ذات الإطار. ومن المنتظر أن تنضم إلى العملية بعض نقاط البيع المباشر التابعة للشركة الجزائرية للحوم الحمراء "ألفيار"، فضلا عن تخصيص شاحنة متقلة مخصصة لبيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، تجوب مختلف بلديات العاصمة خلال شهر رمضان، حسب ما كشف عنه مدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق.

وبالنظر إلى الطلب الكبير على هذه المنتجات، لاسيما سمك البلطي الأحمر (التيلابيا)، وبغرض تموين السوق بشكل منتظم وضبطه وكذا تنوع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، أوضح المسؤول أن الوزارة الوصية تعمل على الرفع من الإنتاج لتغطية بعض الفترات التي يسجل فيها انخفاض في نشاط الصيد البحري. ولإنجاح هذا المسعى، تم تسطير برنامج لاستزراع (التيلابيا) على مستوى أحواض السقي التابعة للوحدات الفلاحية التي تتوفر على القدرات اللازمة من مسطحات مائية أو أحواض سقي كبرى قادرة على استيعاب كميات كبيرة من الأسماك. وتعمل كوسيدار، عبر فرعها "كوسيدار للزراعة"، على مضاعفة إنتاجها بأحواض السقي الفلاحي التابعة لها على مستوى ولايتي خنشلة ويسكرة، خاصة أن هذه الشركة العمومية تعد أكبر منتج وممون لهذا النوع من الأسماك في السوق الوطنية. كما أطلقت الوزارة برنامجا واسعا لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين والفلاحين الذين يمتلكون أحواض سقي من أجل تشجيعهم على استزراع الأسماك، في إطار استراتيجية تهدف إلى دعم وتنويع الإنتاج الوطني، يقول هنتور.

حسام ح

• خصصت وزارة الفلاحة أكثر من 200 نقطة بيع مباشر للأسماك، أي من المنتج إلى المستهلك مباشرة، على المستوى الوطني، خلال شهر رمضان، وفق ما أكده مدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق بالوزارة، عبد الرحمان هنتور. وكشف ذات المسؤول أن هذه الفضاءات تشمل أكثر من 150 نقطة بيع مباشرة متعاقدة مع الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات (مسمكات خاصة)، إضافة إلى أكثر من 50 نقطة بيع تابعة للديوان الوطني لأغذية الأنعام (أوناب). وتراهن الوزارة على نقاط البيع من أجل ضبط سوق السمك وكسر ارتفاع الأسعار خلال رمضان، حيث يعرض سمك القاجوج (الدوراد) بنوعيه الكبير والصغير بسعر لا يتجاوز 1250 دج/كilog، أما سمك البلطي الأحمر (التيلابيا) فيعرض بسعر لا يتعدى 600 دج/كilog، بالإضافة إلى مختلف منتجات التعليب من تونة وسردين بأسعار المصنع.

وعكس ما كان معمولا به، خلال السنة الماضية، انضم الديوان الوطني لأغذية الأنعام إلى هذه العملية ببيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات عبر نقاط بيعه المباشرة المتواجدة بوسط وشرق وغرب البلاد، وذلك "تنفيذا لتعليمات وزير القطاع، يوسف شرفة، وكذا في إطار التحضيرات الاستباقية لشهر رمضان"، حسب التوضيحات التي قدمها هنتور الذي أشار إلى أن هذا الإجراء الذي "سيستمر طوال السنة لقي استحسانا وإقبالا من طرف المواطنين".

وشاركت مراكز التسويق الكبرى في العملية، منذ بداية فيفري، وبالخصوص في ولايتي الجزائر العاصمة والبليدة، على أن يتم "تعميمها لتشمل تدريجيا باقي ولايات الوطن

## من المنتج إلى المستهلك أكثر من 200 نقطة بيع لمنتجات الصيد البحري

والبطلاني الأحمر «التيلابيا» بسعر «لا يتعدى 600 دج/كغ»، بالإضافة إلى مختلف منتجات التعليب من تونة وسردين بأسعار المصنع، حسب السيد هنتور.

وجديد هذه السنة، يتمثل في انضمام «أوناب» لهذه العملية ومبادرته، منذ شهرين، ببيع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات عبر نقاط بيعه المباشرة المتواجدة بوسط، شرق وغرب البلاد، وذلك «تنفيذا لتعليمات وزير القطاع، يوسف شرفة، وكذا في إطار التحضيرات الاستباقية لشهر رمضان»، حسب المسؤول، الذي أشار إلى أن هذا الإجراء الذي «سيستمر طوال السنة، لاقى استحسانا وإقبالا من طرف المواطنين».

كما تم، منذ بداية فبراير إشراك العديد من مراكز التسوق الكبرى في هذه المبادرة لاسيما بالجزائر العاصمة وولاية البليدة، على أن يتم «تعميمها لتشمل تدريجيا باقي ولايات الوطن وعلى مدار السنة».

تم تخصيص أكثر من 200 نقطة بيع مباشرة لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات «من المنتج إلى المستهلك»، على المستوى الوطني خلال شهر رمضان، بهدف المساهمة في تمويل السوق وضبط الأسعار، حسبما أكده مسؤول بوزارة الفلاحة والتنمية الريحية والصيد البحري.

في تصريح لـ «وأج»، أوضح مدير مراقبة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات وضبط السوق بالوزارة، عبد الرحمان هنتور، أن هذه الفضاءات تشمل أكثر من 150 نقطة بيع مباشرة متعاقدة مع الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات (مسمكات خاصة)، إضافة إلى أكثر من 50 نقطة بيع تابعة للديوان الوطني لأغذية الأنعام (أوناب). وتخص العملية على وجه الخصوص سمك القجاجوج «الدوراد» بنوعيه الكبير والصغير بسعر «يتراوح في حدود 1250 دج/كغ»،

# الأسواق و الصناعة الغذائية

## *Marchés & Agro-industrie*

ON LINE

# النشروفي

إخبارية وطنية

2025/03/01

## "النشروفي" تنزل إلى الأسواق في أول يوم من رمضان نجاح في ضمان الوفرة وعمل على ضبط الأسعار بقلم:نادية سليمان

يبدو أن تزامن أول يوم رمضاني مع يوم عطلة السبت، أفرح المواطنين الباحثين عن راحة وأريحية في التسوق، ما جعلهم يخرجون نساء ورجالا للتبضع وحتى مرفوقين بأطفالهم. فشهدت الأسواق الشعبية إنزالا للمواطنين، بينما اختارت النساء وجهة الأسواق التضامنية لسهولة ولوجها والتجول بين عارضياتها، وكان التدافع الأكبر على القصابيات ومحلات بيع اللحوم البيضاء.

حل رمضان، وخرج الجزائريون في أول أيامه لكل وجهته حاملا قائمة مشترياته.. فبين الأسواق والمحلات وفضاءات التسوق الكبرى، تنوعت العروض التجارية.

واكب "النشروفي" المناسبة، ورصدت حركية الأسواق وإقبال المواطنين في الجزائر العاصمة.. وأول ملاحظة أن الإقبال على الأسواق لم يكن بذلك الشكل الذي تعودناه سابقا، والأمر يرجع ربما إلى تزامن عشية رمضان مع نهاية الأسبوع، فالغالبية تبضعت يوم الجمعة تاركين السبت ربما لاقتناء الكماليات.

### الأسواق الرمضانية تفتح تدريجيا

البيدانية، كانت بالأسواق التضامنية الرمضانية.. ففي سوق بن عمر ببلدية القبة، شرع التجار في عرض بضاعتهم والتي تنوعت بين العصائر ومختلف أنواع الزيتون، السميد والفرينة، مواد التنظيف.. التي كانت أسعارها أقل من المحلات بين 10 إلى 50 دج أحيانا، في انتظار التحاق بقية التجار خاصة باعة اللحوم البيضاء.. ورغم ذلك كان إقبال المواطنين لافتا لشراء ما يحتاجونه.

بينما كان السوق التضامني برويسو بالعناصر، أكثر نشاطا بسبب موقعه الاستراتيجي، بحيث يتواجد بمحاذاة محطتي نقل المسافرين للميترو وترامواي.. وتنوعت معروضاته بين باعة التوابل والذين "عبقوا" المكان برائحة التوابل القوية، والتي كانوا "يرحونها" للمواطنين بعين المكان، فكان الإقبال كبيرا على الشراء.

وتنوعت المعروضات بين بيع البيض الذي تراوح سعر الصفيحة بين 350 دج إلى 380 دج وهو سعر معقول، وبيع مختلف أنواع التمور انطلاقا من 400 دج للكلف، وعرض الخضر والفواكه والحلويات الرمضانية، في انتظار التحاق بقية التجار بالسوق خلال الأيام المقبلة.

### تباين في أسعار الخضر

وتبقى الأسواق الشعبية رغم زحمتها، ملاذا للمواطنين.. فبسوق ميسوني وسط العاصمة، كان التزام حد الاختناق بسبب ضيق أزقته، ومع ذلك فهذا السوق "متعة" لا يعرفها إلا زواره.. ففيه تشعر "ببينة" رمضان الحقيقية، بسبب صراخ الباعة "ديول، زيتون، جلبانة مقشرة، خبز المطلوع، فلون..."

وكما تعودنا عليه، فأسعار الخضر في أول يوم رمضاني ترتفع قليلا، بسبب كثرة الإقبال وقلة العرض بسبب عطلة نهاية الأسبوع، فوجدنا البطاطا بـ 130 دج، طماطم 120 دج، جزر 80 دج، جلبانة 200 دج، لوبيا ماشطو 460 دج، القرعة 100 دج، البصل 60 دج، الخس 120 دج.. ويؤكد تجار تحدثوا مع "النشروفي"، أن هذه الأسعار سرعان ما ستتهوى خلال نهاية الأسبوع الجاري، بسبب دخول كميات أكبر، لأن الطلب يفوق العرض خلال اليومين الأولين لرمضان، وكما قال أحدهم "لحفة بعض المواطنين لها دور أيضا في الندرة، فمثلا اشترى زبون مني 6 كلف طماطم.. لا أدري ما سيفعله بها!"

وما يجب الإشارة إليه، أن تجار أسواق الجملة للخضر والفواكه، ناشدوا عشية رمضان، تجار التجزئة الرفق بالمستهلك في هذا الشهر الفضيل، ودعوا المواطنين للابتعاد عن اللهفة، والتحلي بالاستهلاك العقلاني والرشد للحفاظ على استقرار الأسعار، وطمانوا بوجود وفرة كبيرة هذا العام في مختلف السلع.

وحتى الأسعار بأسواق الجملة كانت مناسبة، فمثلا بسوق الجملة الجهوي للخضر والفواكه "ماقرو" بوادي العثمانية، كانت الأسعار عشية رمضان في المتناول، فمثلا سعر الخس (السلطة) 50 دج وسعر الجزر 40 دج، الطماطم من 60 دج حتى 70 دج، البصل 30 دج. وسعر البطاطا من 70 دج حتى 90 دج، الفلفل بنوعيه من 110 حتى 130 دج بحسب النوعية. وعليه يبدو الفرق واضحا بين أسعار الجملة والتجزئة.

### استقرار أسعار الدجاج ووفرة الحليب

ولن نشعر ببينة رمضان، إذا لم نشاهد طوابير على القصابيات ومحلات بيع اللحوم البيضاء.. وهو ما رصدناه أمام محلات بيع اللحوم المستوردة ببلدية القبة، التي لا تزال تستقطب فئة كبيرة من المواطنين، بسبب الأسعار المعقولة، والتي تبدأ من 1200 دج للكلف.

وعليه، يبدو أن رمضان 2025 سيكون برعاية اللحوم المستوردة، بعدما تعود الجزائريون على ذوقها، ووجودها ذات جودة، خاصة اللحوم الإسبانية، بحسب تعبيرهم.

بعض الزبائن شاهدناهم يطلبون كميات أكبر من اللحم المستورد المفروم، لاستعماله في حشو "البوراك"، وبحسب إحدى السيدات، فاللحم المحلي المفروم كانوا لا "يستبنونه" أبدا في البوراك بسبب قلة كمياته نظرا لغلائه، أما الآن فهي ستتملأ البوراك باللحم الطازج المستورد، بعدما طلبت 600 دج منها.

بينما لم تخطئ التوقعات حول استقرار أسعار اللحوم المحلية وحتى ارتفاعها بسبب قلة العرض، إثر إغلاق أسواق الماشية لانتشار مرض الحمى القلاعية. بحيث تراوح سعر كلف لحم الغنم بين 2800 إلى 3200 دج، وأسعار لحوم البقر ابتداء من 1800 دج.

وحافظت أسعار لحوم الدواجن على استقرارها، أين تراوح سعر الكلف بين 380 دج إلى 400 دج، وغالبية المواطنين الذين التقيناهم أمام محلات بيع لحوم الدواجن، يفضلون شراء قطع من الدجاج، خاصة الأفخاذ.. أحدهم اقتنى 6 أفخاذ بـ 1000 دج. ولا تزال صفيحة البيض تباع بين 370 دج إلى 450 دج. وينتظر أن تكسر أسعار الدواجن المجمدة الأسعار قريبا.

أما مادة الحليب، فمتوفرة وبكميات كبيرة عكس سنوات خلت، ورصدنا المواطنين يشترون ما يشاؤون من الأكياس، غير متخوفين من الندرة.

وعليه، كان التسوق في أول يوم رمضاني بدون زحمة كبيرة على المنتجات الرئيسية المتوفرة وبكميات وفيرة، مثل الحليب والسميد، واللحوم المستوردة الطازجة صنعت الفارق وقضت على الطوابير الطويلة إثر استيراد السلطات 13 ألف طن منها وتحولت إلى قصابيات "الزوالية"، الأسواق الرمضانية امتصت عددا من

زبائن الأسواق الشعبية، وكانت التخفيضات الرمضانية عبر فضاءات التسوق الكبرى، مناسبة للقدرة الشرائية للمواطنين. بينما يتوقع تجار الجملة "تهاو" قريب في أسعار الخضر والفواكه بسبب وفرة المنتجات هذا العام.

## قصد ضمان الوفرة وضبط أسعارها في شهر رمضان بداية تفرغ مخزون 640 طن من الدجاج المجمد بأسواق البويرة

عليها وتسجل أسعارها ارتفاعا كبيرا، مضيفا بأن مخزون المؤسسة بلغ 640 طن. كما تم وضع أكثر من 20 نقطة بيع عبر تراب الولاية.

من جهته، أبرز مدير التجارة، فاروق حمداوي، أن هذا المنتج موجه للطرح بالأسواق الجوارية ونقاط البيع التابعة لمؤسسة كرافيك، بهدف دعم القدرة الشرائية للمواطن في هذا الشهر الفضيل، وتمكينه من اقتناء هذه المادة بسعر 330 دج، حيث تتواصل عملية تفرغ المنتج طيلة الشهر، بالتنسيق مع مؤسسة كرافيك، انطلاقا من غرف التبريد التابعة لها. وتأتي هذه العملية كذلك بالتزامن مع الترخيص لـ 66 تاجر لبيع اللحوم الحمراء المستوردة، سواء عبارة عن هياكل أم معبأة بالتفريغ، عبر نقاط مختلفة من تراب الولاية. وهذا قصد ضمان وفرة هذا المنتج، الذي يكثر الطلب عليه في شهر رمضان، مع توفيره بأسعار تنافسية تسمح بضبط أسعاره طيلة الشهر الفضيل، الأمر الذي يدخل ضمن سعي السلطات العمومية دعما للقدرة الشرائية للمواطن والمستهلك.

■ أحسن حراش

شرعت مؤسسة كرافيك الوطنية في تفرغ مخزون الدجاج المجمد بأسواق ولاية البويرة، بداية من هذا الثلاثاء، وذلك قصد ضمان وفرة هذا المنتج، خلال شهر رمضان، مع ضبط أسعارها طيلة هذا الشهر الفضيل، بالتزامن مع ارتفاع أسعارها بالولاية.

ووقف مدير التجارة بالولاية، فاروق حمداوي، رفقة الرئيسة المديرية العامة لمؤسسة كرافيك، لامية بورو، على عملية تفرغ أولى الشحنات من مادة الدجاج المجمد، لطرحها على أسواق الولاية، حيث بلغ مخزون المؤسسة 640 طن سيتم تفرغها خلال مراحل وطرحها للبيع للمستهلكين، عبر نقاط بيع خاصة بالمؤسسة وعبر القصابات الخاصة، بسعر موحد يبلغ 330 دج للكيلوغرام.

وأكدت المديرية العامة لمؤسسة كرافيك، لامية بورو، في تصريح لها، أن مؤسستها قامت بتكوين مخزون استراتيجي معتبر من اللحوم البيضاء، الهدف منه وفرة هذه المادة، خلال شهر رمضان، بصفة مستمرة، وبأسعار تنافسية، إضافة إلى ضبط أسعارها بالأسواق، أين يكثر في هذا الشهر، كما قالت، الطلب

# أخبار متنوعة

*Divers Infos*





فاق عددهم 13 مليوناً حسب دراسة صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات

# قفزة في الأيدي النشطة بالجزائر

قدّرت دراسة صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، عدد السكان النشطين، كما حدده مكتب العمل الدولي، بـ 13.814.000 على المستوى الوطني. وللمرة الأولى تجاوزت قوة العمل النسائية حاجز الثلاثة ملايين نسمة، حيث بلغت 3.163.000، أو 22.9٪ من إجمالي قوة العمل.

شخص بمعدل بطالة وطنية يبلغ 12.7٪، ويتقسيمها حسب الجنس يبلغ معدل البطالة 9٪ للرجال و25.4٪ للنساء، وهناك أيضا تفاوتات حسب العمر ومستوى التعليم، يبلغ معدل البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً) 29.3٪.

ويظهر توزيع العاطلين عن العمل حسب المؤهلات، أن 748.000 شخص ليس لديهم مؤهلات، أو 42.5٪ من إجمالي السكان العاطلين عن العمل، ويشكل خريجو التعليم العالي 31.4٪، بينما يشكل خريجو التكوين المهني 26.1٪. وفي المتوسط، فإن ستة من كل عشرة عاطلين عن العمل (59.3٪) عاطلون عن العمل منذ فترة طويلة، أي أنهم يبحثون عن وظيفة منذ عام أو أكثر. ووفقاً للديوان، فإن عدد العاطلين عن العمل والذين سبقوا العمل من قبل يقدر بـ 750,000 عاطل عن العمل، ويشكلون 42.6٪ من السكان العاطلين عن العمل، ثلاثهم من الرجال (66.6٪). عمل 68.1٪ من هؤلاء السكان كأجراء غير دائمين و73.9٪ منهم في القطاع الخاص، ويتقسيمهم حسب قطاع النشاط، كان 47٪ منهم يعملون في قطاع الخدمات التجارية و19٪ في قطاع الإنشاءات والبناء و18.2٪ في الإدارة.

من ناحية أخرى، فإن السكان في "هالة البطالة" وهو مصطلح يستخدم في علم الاقتصاد ودراسات سوق العمل لوصف مجموعة من الأفراد الذين لا يصنفون رسمياً كعاطلين عن العمل، ولكنهم يتأثرون بشكل غير مباشر بالبطالة. وهؤلاء الأفراد قد يكونون في وضعية هشّة أو قريبة من البطالة، مما يجعلهم عرضة للتأثر السلبي بالظروف الاقتصادية الصعبة، فإنهم قدروا بـ 1.984.000 في أكتوبر 2024 وكان 57.9٪ من هؤلاء من النساء. وهذه الفئة السكانية شابة نسبياً، حيث يشكل من هم دون الثلاثين من العمر نصف هؤلاء السكان تقريباً (49.1٪). وضمن هذه الفئة السكانية 60.3٪ ليس لديهم مؤهلات أو شهادات، في حين أن 50.8٪ ليس لديهم أكثر من تعليم متوسط. 29.8٪ لم يتخذوا أي خطوات للعثور على وظيفة لاعتقادهم بعدم وجود وظائف شاغرة أو لأنهم لم يتمكنوا من العثور على وظيفة في الماضي و25.7٪ لأسباب عائلية.



الصحة، و15.5٪ في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، و15.3٪ في التجارة، و14٪ في قطاع البناء، و13.6٪ في قطاع التصنيع، يمثل القطاع الزراعي 9٪ من إجمالي العمالة. وتتركز عمالة الإناث بشكل رئيسي في الإدارة العامة وقطاع الصحة والعمل الاجتماعي وقطاع الصناعة التحويلية، والتي تمثل 75.2٪ من إجمالي عمالة الإناث.

### القطاع الخاص يمثل أزيد من 61 بالمائة من التشغيل

وحسب الديوان يظهر التقسيم حسب القطاع القانوني، أن القطاع الخاص يستوعب 61.2٪ من إجمالي العمالة أو التشغيل، بحجم 7.382.000. وتتركز العمالة النسائية بشكل أكبر في القطاع العام الذي يستوعب 58٪ من إجمالي القوى العاملة النسائية. ويتقسيمها حسب المجموعة المهنية، تستحوذ عمالة الإناث على 55٪ من العمالة في المهن الفكرية و48.9٪ من إجمالي العمالة للموظفين الإداريين، و12٪ من إجمالي عمالة النساء من إجمالي العمالة بين الموظفين الإداريين، و38.1٪ من إجمالي العمالة من المهن المتوسطة (إطارات متوسطة)، و16.6٪ من المهن المؤهلة في الصناعة والحرف، مقارنة بـ 11.6٪ في مجموعة وفئة مهن "المديرين والمسيرين".

### عدد السكان العاطلين عن العمل 1.75 مليون

يقدر عدد السكان العاطلين عن العمل وفقاً للديوان بـ 1.759.000.

### حفيظ صوالي

● يقدر معدل المشاركة في القوى العاملة للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر (أو معدل النشاط الاقتصادي) بنسبة 41.7٪، ويتقسيمها حسب الجنس تقدر بنسبة 63.9٪ للرجال و19.2٪ للنساء.

وترجع الزيادة في عدد السكان النشطين المسجلة منذ ماي 2019 بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة في حجم السكان العاملين حالياً والمقدرة بـ 774.000، مع زيادة أقل نسبياً في عدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل خلال هذه الفترة بنحو +310.000.

بالمقابل يقدر عدد السكان المشغولين بـ 12.055.000 نسمة، بما في ذلك 2.359.000 امرأة ويستمر عدد النساء العاملات في الارتفاع، حيث يمثلن 19.6٪ من إجمالي القوى العاملة. وفي نفس السياق، بلغ معدل العمالة (أو نسبة العمالة إلى السكان)، الذي يعترف بأنه نسبة السكان العاملين إلى السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر، بنسبة 36.4٪ على المستوى الوطني، ويتقسيمها حسب الجنس تبلغ النسبة 58.2٪ للرجال و14.3٪ للنساء.

### 70 بالمائة من السكان المشغولين أجراء وتجاوز قوة العمل النسائية حاجز الثلاثة ملايين نسمة

ويلاحظ أن ما يقرب من سبعة من كل عشرة أشخاص من الأجراء (68.9٪)، وتظل هذه النسبة أعلى بكثير بين النساء، حيث تبلغ 76.8٪.

ووفقاً للدراسة، فإنه كانت هناك زيادة ملحوظة في العمالة الأجيال الدائمة أي الأجراء الدائمين، وهي الشكل الأكثر هيمنة للعمالة في سوق العمل الجزائري، حيث تمثل 43.8٪ من إجمالي العمالة، بينما تمثل العمالة الذاتية (أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص) 29.8٪ من القوى العاملة. من ناحية أخرى، كان هناك انخفاض في نسبة العاملين غير الدائمين الذين يمثلون 29.8٪ من إجمالي العمالة. وتظهر نتائج المسح، أن 17.4٪ من إجمالي القوى العاملة يعملون في الإدارة العامة باستثناء قطاع

السكان المشغولين حسب قطاعات النشاط					
النسبة٪	مجموع التعداد	النسبة٪	الإناث	النسبة٪	القطاعات
9.0	1.081.000	3.5	82.000	10.3	الزراعة
1.2	149.000	0.6	15.000	1.4	الصناعة الاستخراجية
12.3	1.486.000	15.7	369.000	11.5	البناء
14.0	1.683.000	1.9	44.000	16.9	التجارة
15.3	1.840.000	5.5	129.000	17.7	النقل والاتصالات
5.5	668.000	1.9	44.000	6.4	الإدارة العامة
17.4	2.100.000	14.5	342.000	18.1	الصحة والنشاط الاجتماعي
15.5	1.864.000	45.0	1.062.000	8.3	خدمات أخرى
9.8	1.184.000	11.5	272.000	9.4	المجموع
100	12.055.000	100	2.359.000	100	المجموع العام